

مؤشرات النوعية المؤسسية وأثرها على استقطاب

الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة ARDL
Institutional quality indicators and their impact on attracting foreign direct investment in Algeria using the ARDL model.

سيد حيات

جامعة بلحاج بوشعيب - عين تموشنت (الجزائر)، hayet.sid@univ-temouchent.edu.dz

تاريخ الارسال: 2022/07/03

تاريخ القبول: 2022/09/13

تاريخ النشر: 2022/09/30

ملخص:

تهدف الدراسة الى توضيح اثر مؤشرات النوعية المؤسسية على اجتذاب الاستثمار الاجنبي خلال الفترة (2000-2020) في الجزائر، بغية الوصول الى الهدف قمنا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة ARDL كشفت لنا النتائج المقدرة، أن الحرية النقدية تؤثر سلبا على المدى القصير وإيجابا على المدى الطويل، وأنه توجد علاقة سلبية بين كل من حقوق الملكية PR والاستثمار الاجنبي المباشر FDI في المدى القصير والطويل بينما حرية التجارة TF فتوضح انها تؤثر إيجابا على الاستثمار الاجنبي المباشر FDI في المدى القصير والطويل. ولزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد الجزائري، على صناع السياسات العامة فحص نتائج الدولة في مؤشرات النوعية المؤسسية و اعتماد التدابير اللازمة، وذلك لتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

كلمات مفتاحية: الاستثمار الاجنبي المباشر، النوعية المؤسسية، مؤشرات الحرية الاقتصادية، ARDL، الجزائر.

تصنيفات JEL: F21، B52.

Abstract:

The study aims to clarify the impact of institutional quality indicators on attracting foreign investment during the period (2000-2020) in Algeria. And that there is a negative relationship between property rights (PR) and foreign direct investment (FDI) in the short and long term, while freedom of trade TF turns out to have a positive effect on foreign direct investment (FDI) in the short and long term. Based on the aforementioned observations and to increase foreign direct investment flows to the Algerian economy, public policy makers in Algeria need to examine the results of the state in institutional quality indicators and adopt the necessary remedial measures, because it is the only way to enhance foreign direct investment flows.

Keywords: foreign direct investment, institutional quality, indicators of economic freedom, Algeria
JEL Classification Cods : F21, B52.

المؤلف المرسل: سيد حيات، الإيميل: hayet.sid@univ-temouchent.edu.dz

المقدمة:

شهد العالم خلال الأعوام القليلة الماضية عددا من الأزمات المالية، منها على سبيل المثال الأزمة المالية العالمية في عام 2008 وعلى مدى العامين الماضيين أزمة كوفيد-19 التي كان عنوانها صحي ولكن تبعاتها الاقتصادية السلبية أصابت اقتصاديات العالم في جانبي العرض والطلب بصدمات شديدة لا زالت آثارها ماثلة. وعلى سبيل المثال، أدى تفشي الوباء إلى انخفاض كبير في التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر. وذكرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في تقريرها الصادر في أبريل 2021 (الاستثمار الأجنبي المباشر بالأرقام) أن "تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية انخفضت بنسبة 38% في عام 2020، بما يعادل 846 مليار دولار أمريكي، وهو أدنى مستوى لها منذ "2005". (الاردني، 2021، صفحة 4)، في الواقع العملي لجأت العديد من البلدان في إصلاح سياساتها المؤسسية، وتشريعاتها وترتيبها المؤسسية من أجل جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعد كمحرك للنمو والتنمية الاقتصادية. ولا سيما في البلدان النامية حيث يعطي المستثمر أهمية كبيرة لترتيب الدولة المستهدفة في مختلف المؤشرات التي تقيس جودة مناخ الاستثمار وخاصة التي تقيس نوعية البيئة المؤسسية، وقد أدركت الجزائر أهمية هذه النقطة فعملت على إعطاء أولوية كبيرة لعملية تحليل وتقييم البيئة المؤسسية من خلال تخفيض القيود والعراقيل وكل من أجل تسهيل ممارسة الأعمال وتخفيض التكاليف المتعلقة بممارسة الأعمال

– الاشكالية: ومنه يمكن طرح الاشكالية التالية:

كيف تؤثر المؤشرات النوعية المؤسسية على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)؟
وللإجابة على الاشكالية المطروحة ارتأينا تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور كالتالي:

- المحور الأول: الإطار النظري
- المحور الثاني: الدراسات السابقة.
- المحور الثالث: دراسة قياسية لأثر مؤشرات النوعية المؤسسية على النمو الاستثمار الاجنبي في الجزائر .

– فرضيات الدراسة: من أجل معالجة الإشكالية السابقة، تم صياغة الفرضية التالية:

تؤثر المؤشرات النوعية المؤسسية (الحرية النقدية، حقوق الملكية، الحرية التجارية) على الاستثمار الاجنبي الوافد الى الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

– اهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة لتوضيح تأثير مؤشرات النوعية المؤسسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة (200-2020)، مع تحديد العلاقة الموجودة بين نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، بالإضافة إلى إبراز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والقاء الضوء على العوامل المؤثرة على جذب الاستثمارات، كالنوعية المؤسسية من خلال التركيز على بعض المؤشرات المتعلقة بالحرية الاقتصادية .

- نموذج الدراسة:

سعت الدراسة الى اظهار اثر مؤشرات النوعية المؤسسية على اجتذاب الاستثمار الاجنبي خلال الفترة (2000-2020) في الجزائر، وبغية الوصول الى الهدف قمنا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة ARDL .

- الدراسات السابقة

1- تبحت دراسة (Athukorala, 2003) في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في سري لانكا، وقد اعتمدت بيانات الدراسة على السلاسل الزمنية من 1959 الى 2002 ، باختيار المتغيرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي DGP، الاستثمار الأجنبي المباشر FDI، الاستثمار المحلي DIN، تحرير التجارة. وقد توصلت الدراسة الى ان مواقف الصافية للمجتمع المدني بشأن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على فرص الأعمال التجارية المحلية والأنشطة الاقتصادية إيجابية، كما يكشف أن مناخ الاستثمار لم يتحسن في سري لانكا نتيجة لنقص الخبرة وطريقة الحكم والفساد وعدم الاستقرار السياسي والاضطراب والجمود البيروقراطي وضعف النظام.

2- تدرس (Bashir, 2021، صفحة 21798) في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر، الموارد الطبيعية استهلاك الطاقة المتجددة والنمو الاقتصادي على التدهور البيئي في دول البريكس والدول النامية والمتقدمة والعالمية للفترة الزمنية من 1991 إلى 2018 باستخدام نموذج التأثير الثابت الديناميكي GMM. تشير النتائج التي تم توصل إليها أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتسبب في تدهور البيئة في دول البريكس والبلدان النامية بينما في البلدان المتقدمة يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من التدهور البيئي. أن موارد الوقود واستهلاك الطاقة المتجددة يساعدان في الحد من تدهور البيئة في دول البريكس والدول النامية والمتقدمة والعالمية بينما تتسبب موارد الخام والمعادن في تحسين البيئة في البلدان المتقدمة. إجمالي الموارد الطبيعية (الفحم والنفط والغاز الطبيعي وإيجارات المعادن) والنمو الاقتصادي هي العوامل الرئيسية التي تعزز التدهور البيئي في دول البريكس والدول النامية والمتقدمة والعالمية.

3- دراسة (Kouassi, 2021، صفحة 361) تهدف هذه الدراسة الى التحقيق في دور التطوير المؤسسي في العلاقة بين نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الأفريقية. وذلك باختيار عينة مكونة من 27 دولة أفريقية خلال الفترة 1990-2017 ، تظهر النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعزز النمو الاقتصادي في البلدان التي يتجاوز فيها مستوى التنمية المؤسسية حدًا معينًا ، بينما البلدان التي تقع تحت العتبة فيكون للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

4- تهدف دراسة (M.B,Pradhan, 2021، صفحة 101567) الى معرفة الروابط بين المتغيرات المتمثلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واختراقها ، والانفتاح التجاري ، والاستثمار الأجنبي المباشر ، والنمو الاقتصادي : حالة بلدان مجموعة العشرين على المدى القصير والطويل، خلال الفترة من 1961 إلى 2019. وتكشف الدراسة ان الآثار السياسية الرئيسية لهذه النتائج هو أن النمو طويل الأجل في هذه المجموعة من البلدان يعتمد على

قدر أكبر من التنمية المشتركة ومواءمة السياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري.

5- تهدف دراسة (Khun، 2018، صفحة 31) إلى توضيح أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كمبوديا من خلال استخدام بيانات السلاسل الزمنية طوال الفترة 2006 - 2016. وقد تم استخدام مصفوفة الارتباط وتقنيات تحليل الانحدار المتعدد لتحليل البيانات توصلت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في كمبوديا. كما توصي بضرورة قيام الحكومة بإدخال إصلاحات في السوق المحلية لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في كمبوديا.

6- توضح دراسة (Mihaela، 2018، صفحة 626) دور الجودة المؤسسية في تعزيز النمو الاقتصادي وذلك عن طريق قناة الاستثمارات الأجنبية المباشرة. تستخدم هذه الورقة البحثية مجموعة بيانات لـ 104 دولة وتطبق طريقة تقدير GMM على بيانات ديناميكية لتقييم التأثير المباشر للجودة المؤسسية على النمو الاقتصادي والتأثير غير المباشر للجودة المؤسسية على النمو الاقتصادي من خلال تعزيز النمو الاقتصادي الناجم عن الاستثمار الأجنبي المباشر توصلت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يبطئ النمو الاقتصادي في البلدان ذات الدخل المرتفع. كما أن مؤشرات الجودة المؤسسية الفردية وضبط التجانس ذات نتائج قوية ومتسقة.

8- تبحث دراسة (Fathi.A، 2010، صفحة 201) في دور المؤسساتية في تحديد الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) باستخدام 107 دولة خلال الفترة 1981 إلى 2005. توصلت الدراسة أن المؤسساتية هي مؤشر قوي للتنبؤ بالاستثمار الأجنبي المباشر وأن أهم المؤسساتية ترتبط بحقوق الملكية وسيادة القانون ، تدرس أيضاً تأثير المؤسسات على الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى القطاعي فقد توصلت إلى أن المؤسساتية ليس لها تأثير كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الأولي ولكن جودة المؤسساتية مهمة للاستثمار الأجنبي المباشر في التصنيع وخاصة في الخدمات.

1- الاطار النظري

1-1 تعريف الاستثمار الاجنبي: تعددت التعاريف المنصبة حول الاستثمار الاجنبي المباشر نذكر منها :

- يعرف البنك الدولي الاستثمار الاجنبي المباشر على انه استثمار يقوم على اساس المشاركة في الادارة (غالبا 10% من اصوات الادارة) في مشروع يتم تشغيله في دولة بخلاف دولة المستثمر، والمستثمر يرغب ان يكون ذا تأثير في مجلس الادارة للمشروع، وله حصة محددة من الملكية (World Bank، 1991، صفحة 05).
- يعرفه John, H.Dunning على أنه ذلك الاستثمار الذي يمكن المستثمر من المراقبة المباشرة للشركة الأجنبية، من أجل الاستعمال الحذر للأصول وضمان أمان استثماراته، إضافة إلى تحريك المنافسة ما بين الشركة الأجنبية والشركات المحلية في دول أخرى، وهذا الاستثمار لا يتضمن فقط تحويل رؤوس الأموال إلى دول أجنبية بل أيضا العديد من المهارات الإدارية والخبرات التنظيمية، وتوريد التكنولوجيا بالإضافة إلى تأهيل رأس المال البشري (J.H,Dunning، 1993، صفحة 23).

- كما يعرف على انه : " تلك الاستثمارات المنجزة من طرف مؤسسة مقيمة أو غير مقيمة تحت الرقابة اجنبية من خلال إنشاء مؤسسة أو توسيع وحدة أو حركة تابعة لها، وكذلك المساهمة في مؤسسة جديدة او قائمة والتي يكون من بين أهدافها إقامة روابط اقتصادية مستمرة مع المؤسسة ويكون لها تأثير حقيقي على تسيير المؤسسة" (Huguenier, 1984، صفحة 13).

2-1 أهمية الاستثمار الاجنبي: ترجع أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كونه: (لحسن علاوي، 2015، صفحة 38)

- الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر لتعويض العجز في الادخار المحلي وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي.

- الاستثمار الاجنبي يعتبر المحرك الأساسي لعملية التصدير.

- الاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة الإدارية والتسويقية الجديدة.

- الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من فرص العمل.

- الاستثمار يعتبر المحرك الأساسي لعملية التصدير.

3-1 خصائص الاستثمار الاجنبي المباشر يختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر وعن المديونية

الخارجية، إذ لطالما أصبح النوع الأكثر تفضيلا من طرف الدول سواء المتقدمة منها والنامية في السنوات الأخيرة نظرا لما له من خصائص تؤكد على مزاياه المتعددة، ويمكن إجمال هذه الخصائص فيما يلي: (مفتاح صليحة، 2020، صفحة 10-9)

✓ الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم

المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله و خبراته في الدول المتلقية، إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكنولوجية والفنية المتاحة.

✓ يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوافرات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده.

✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة خلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلاد المضيف، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية

✓ ينصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته وراء الربح والفائدة فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة.

✓ يتميز بخصائص هيكلية وتقنية فريدة تميزه عن باقي الاستثمارات الدولية الأخرى كالفترة الزمنية الطويلة التي يعمل فيها بمعنى أنه طويل الأجل .

مؤشرات فرعية كل مؤشر منها يقيس موضوع أو بعد من أبعاد الحوكمة الجيدة هذه المؤشرات كالتالي: (عمر حضيرات ياسين، 2015، الصفحات 280-281)

✓ **مؤشر حق التعبير والمساءلة (Voice and Accountability):** يقيس هذا المؤشر: الجوانب المرتبطة بالحرريات السياسية، والانتخابات الحرة والتريهة، وحرية الصحافة، والحرريات المدنية، والحقوق السياسية، ودور العسكر في السياسة، والتغيير الحكومي، وشفافية القوانين والسياسات كما يقيس المؤشر مقدار مشاركة المواطنين في اختيار حكوماتهم، وحرية التعبير والعمل العام والإعلام.

✓ **مؤشر الاستقرار السياسي (Political Stability):** يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية: ظهور حالة من عدم الاستقرار أو حدوثها، توترات إثنية، أو نزاع مسلح، أو قلاقل اجتماعية أو تهديد إرهابي، أو صراع داخلي، أو تشتت الطبقة السياسية، أو تغييرات دستورية أو انقلابات عسكرية، ويقيس المؤشر عوامل استقرار النظام السياسي في وجه الأخطار الداخلية والخارجية.

✓ **مؤشر فاعلية الحكومة (Government Effectiveness):** يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية: نوعية الجهاز البيروقراطي، تكاليف المعاملات، نوعية الرعاية الصحية العامة، نوعية الخدمات العامة المقدمة، ونوعية الخدمات المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، كما يقيس فاعلية وضع السياسات وتطبيقها في هذه المجالات، ومصادقية التزام الحكومة بهذه السياسات.

✓ **نوعية التنظيم وعبء الضبط (Regulatory Quality):** يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية: حدوث تدخلات سياسات في حرية السوق مثل التحكم بالأسعار، والرقابة غير الواقعية على البنوك، الضبط المفرط في مجالات التجارة الخارجية وتأسيس المشاريع، كما يقيس قدرة الحكومة على وضع وتطبيق سياسات ناجحة تتيح المجال وتشجع تطور القطاع الخاص.

✓ **مؤشر سيادة القانون (Rule of Law):** ينطوي المؤشر على عنصرين هما: حيادية القوانين، ومدى تقييد والتزام المواطنين أو إلزامهم بها. بمعنى أن الجميع، حكّاماً ومسؤولين، ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو على القانون. وعلى سبيل المثال، يجب أن تطبق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع، وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان، و تكون ضمانتها لها وحرّيات الإنسان الطبيعية.

✓ **مؤشر مدركات الفساد (Control of Corruption):** يعرف المؤشر الفساد بانه، سوء استغلال الوظيفة العامة أو السلطة من أجل مصالح خاصة، وعلى سبيل المثال قبول الموظفين الحكوميين الرشاوي في أثناء المشتريات والعمولات واختلاس الأموال العامة. ويقيس المؤشر مدى إدراك المسؤولين في الدولة لوجود الفساد. ومدى إمكانية استغلال النفوذ والأموال العامة للمصلحة الشخصية على كل المستويات، والقدرة على الاستيلاء عليها من قبل النخب السياسية والاقتصادية. وتشير منظمة الشفافية الدولية في تقريرها عن الفساد لعام 2008، بالقول ان الفساد ربما يكون

مسألة حياة أو موت في الدول الأكثر فقرا لا سيما عندما يكون الامر متعلقا بالمال الواجب توفيره للمستشفيات أو المياه الصالحة للشرب.

2-2-2 مؤشر الحرية الاقتصادية:

يرى العديد من الباحثين أن الحرية الاقتصادية تعكس النوعية المؤسساتية الاقتصادية، والحرية الاقتصادية هي الحالة التي يمكن للأفراد أن يتصرفوا فيها بأقصى قدر من الاستقلال الذاتي والحد الأدنى من العوائق في السعي إلى كسب رزقهم الاقتصادي وازدهارهم، (بن شهدة سارة، 2020، صفحة 26) ويصدر هذا المؤشر سنويا عن معهد "هيرتاج" بالتعاون مع صحيفة "وال ستريت جورنال" منذ عام 1995، يساهم في إعطاء نظرة واضحة لصانعي القرار ورجال الأعمال والمستثمرين بوضع الدولة المستهدفة بالحرية الاقتصادية. (عثماني ميرة، 2019، صفحة 376) حيث تعرف مؤسسة "Foundation Heritage" "الحرية الاقتصادية بأنها: حق لكل فرد للتحكم فيما يخصه من جهد وممتلكات حيث أن المجتمع الحر اقتصادياً يضمن الحرية للأفراد للعمل والانتاج والاستهلاك والاستثمار بأي طريقة تروق لهم وبدون فرض أي قيود أو تدخل من الحكومة وتحت حماية الدولة، وأيضا السماح للعمالة ورأس المال والموارد بالانتقال بحرية تامة ودون قيود، وهو المجتمع الذي يحمي ويدعم الحرية ويتحرر من جميع القيود التي تتعارض مع حماية ودعم الحريات وبالتالي كلما ابتعد الاداء الاقتصادي عن تلك الحريات اقترب من درجة الحرية، وهذا الاداء هو مؤشر الحرية الاقتصادية؛ والذي تعمل المؤسسة على قياسه. وتصنف مؤشرات الحرية الاقتصادية إلى 12 مؤشر فرعي وهي كالتالي: حق الملكية، الفعالية القضائية، نزاهة الحكومة، الحرية الجبائية، الإنفاق الحكومي، الصحة المالية، حرية الأعمال، حرية العمل، الحرية النقدية، الحرية التجارية، حرية الاستثمار والحرية المالية. (www . heritage . org)

3- علاقة النوعية المؤسساتية بالاستثمار الاجنبي والنمو الاقتصادي

إن نجاح البلدان في تحسين مناخ الاستثمار فيها يتطلب في المقام الأول تحسين جودة المؤسسات (Institutions) فقد أكدت دراسات (RODRICK, SUBRAMANIAN, 2006) على أن توفر مؤسسات جيدة هي الأهم في تغيير معدلات النمو والاستثمار، وأن نوعية المؤسسات (حماية حقوق الملكية ودولة القانون) هي المحدد الوحيد الذي له تأثير إيجابي وذا معنوية على الدخل نظرا لدورها المباشر وغير المباشر في تحسين معدلات النمو، وذلك من خلال القيام بوظائفها المختلفة من تشجيع للاستثمار وتحقيق الاستقرار السياسي وحل النزاعات الاجتماعية المحتملة. لذلك نؤكد على أن مناخ الاستثمار الجيد لا يمكن أن يتحقق الا في ظل تحسن نوعية ممارسة الحكم وجودة عمل المؤسسات (ناجي بن حسين، 2009، صفحة 822) اما Rodrik فيعتبر أن المؤسسات الاقتصادية ذات النوعية الجيدة هي تلك المؤسسات التي تدعم النمو الاقتصادي بأفضل الطرق الممكنة وتشمل: المؤسسات التنظيمية، حقوق الملكية، المؤسسات الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، مؤسسات التأمين الاجتماعي، ومؤسسات إدارة الصراع (Ek.A، 2011، صفحة 13).

ويرى كل من North and Tomas في (1973) أن النوعية المؤسساتية تؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال التأثير على حقوق الملكية، هياكل الحوافز وتكاليف المعاملات؛ فاجتمعات التي يشعر فيها المستثمرون بالأمان فيما يتعلق أسواق العمل فيها يكون مأمنا؛ وبالتالي من المرجح أن تزدهر فيها الأعمال وتزيد الانتاجية وترتفع فيها مستويات

دخل الفرد، أما المجتمعات التي يواجه فيها المستثمرون مخاطر عالية فيما يتعلق بمصادرة الملكية، محدودية اللجوء الى القانون، الفساد الشديد أو المطالب البيروقراطية الخانقة، تجعلها أقل جذبا لاستثمارات أصحاب المشاريع بسبب عدم اليقين و تعطيل نشاط السوق، وتشمل هذه التأثيرات أيضا انخفاضاً في مستويات رأس المال البشري والمادي، نمو العمالة، وانخفاضاً في حجم التجارة والاستثمار الأجنبي. (Maseland، 2013، صفحة 109)

4- الدراسة التطبيقية

لتوضيح الأثر والوصول للهدف قمنا بدراسة قياسية لمؤشرات النوعية المؤسسية على الاستثمار الاجنبي المباشر بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 الى غاية 2020.

4-1 تحديد المتغيرات الدراسية: لدراسة تأثير نوعية المؤسساتية على اجتذاب الاستثمار الاجنبي في الجزائر لتحقيق التنمية الاقتصادية خلال فترة 2000 الى غاية 2020 و استنادا لمجموعة من الدراسات السابقة قمنا باختيار المتغيرات التالية :

PR: حقوق الملكية

FDI: الاستثمار الاجنبي المباشر

TF : حرية التجارة

MONT: الحرية النقدية

إعتامدا على قاعدة البيانات مؤشرات التنمية العالمية (<http://www.worldbank.org>)، (<http://www.heritage.org>) ،

4-2 الطريقة القياسية المعتمدة (Autoregressive Distributed Lag) ARDL

يدرس التحليل القياسي في العديد من الأبحاث النظرية والدراسات التجريبية العلاقات الطويلة الأجل عند الاختلاف في الاتجاه فقد وجد نموذج¹ ARDL نموذج حدود الارتباط الذاتي المتباطئ الموزع الذي طوره Pesaran and Pesara و آخرون هذا الاختبار لا يتطلب ان تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى ويرمز لها $I(1)$ و يمكن تطبيقه بغض النظر عن ادا كانت السلاسل مستقرة من الدرجة الصفر او متكاملة من الدرجة الأولى ،وقد لاحظ كل من Kremers وآخرون انه في حالة صغر العينة من الصعب وجود تكامل مشترك بين المتغيرات غير المستقرة ففي هذه الحالة يلعب دور مهم في نمذجة السلسلة غير المستقرة.

4-3 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.

4-3-1 اختبار جذر الوحدة UNIT ROOT: لاختبار استقرارية متغيرات الدراسة سيتم الاستعانة باختبار ADF

حيث يوضح الجدول التالي اختبار جذور الوحدة (Unit Root Test)

الجدول رقم(01): نتائج اختبار جذر الوحدة ADF (Unit Root Test) لجميع المتغيرات

المتغيرات	ADF		النتيجة
	المستوى	الفرق الأول	
fdi	0.0120	0.0002	I(0)
MONT	0.4648	0.0010	I(1)
PR	0.8494	0.0614	I(1)
TF	0.6147	0.0259	I(1)

المصدر: بالاعتماد على برنامج EVIEWS 9

يتضح من خلال نتائج الاختبار ADF ان احتمالية الاستثمار الاجنبي المباشر اقل من 5 % عند المستوى معناه نقبل الفرضية العدمية وهي استقرارية FDI عند المستوى، اما المتغيرات المتبقية MONT ,PR ,TF نجدها مستقرة عند الدرجة الاولى (الفروق الاولى) (كما هو موضح في الجدول رقم (1) و عليه نطبق منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج ARDL.

4-4. تحديد فترات الإبطاء المثلى (Lag Order Selection Criteria)

من خلال هذا الاختبار يتم تحديد فترات الإبطاء المناسبة والتي تعطي أقل قيمة للمؤشرين AIC, SC لمتغيرات الدراسة، وقد كانت نتائج الاختبار كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(2): نتائج اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-182.9010	NA	1539.055	18.69010	18.88924	18.72897
1	-154.2938	42.91084*	455.3971*	17.42938*	18.42511*	17.62375*

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: بالاعتماد على برنامج 9 EVIEWS

(*) تدل على عدد فترات التباطؤ التي اختارها المعيار، 0، 1 هي عبارة عن فترات الإبطاء الزمني.

بعد اختبار عدد فترات التباطؤ الضرورية لإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ، أظهرت النتائج أن عدد فترات التباطؤ

المثلى لمتغيرات الفرق الأول هي 1.

4-5 اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Bound Test)

الجدول رقم (03): اختبار the bounds test approach

K=3	90%	95%
	I(0)	I(1)
F-stat	2.72	3.77
F(fdi/, MONT , PR, TF)	4.866175	3.23

المصدر: بالاعتماد على برنامج 9 EVIEWS

F-statistic=4.866175 مع عدد المتغيرات ثلاثة (k=3) ، من الجدول اعلاه يتضح أن قيمة F-

statistic المحسوبة اكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة عند المستوى 5 % ، 10 % نرفض الفرضية العدمية أي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل معناه وجود علاقة توازنية طويلة الأجل عند المستويات التالية 5% و 10% .

مؤشرات النوعية المؤسسية وأثرها على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر
 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة ARDL

سنقوم بقياس العلاقة طويلة الأمد في اطار نموذج ARDL وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل وقد اعتمدنا على فترات التباطئ الزمني schwarz Bayesian criterion إذ ظهرت معلمات في المدى القصير والطويل .

4-6 التوازن في المدى القصير

لغرض قياس العلاقة القصيرة الأجل تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ، و الجدول التالي يوضح نتائج التقديرات كما يلي:

الجدول رقم(04): نتائج اختبار نموذج فترات الابطاء الموزعة(ARDL) في المدى القصير

	Cointegrating Form			
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
MONT	-0.014516	0.036743	-0.395077	0.6992
PR	-0.028656	0.033496	-0.855496	0.4078
TF	0.060656	0.024175	2.824535	0.0143
CointEq(-1)	-0.770336	0.241781	-3.186095	0.0072
F-Stat	3.964216	Adj. R-Squared	0.483489	
R- Squared	0.646598	DW stat	2.254108	
Cointeq = FDI - (0.0663*MONT -0.0372*PR + 0.0071*TF -3.3296)				

المصدر : بالاعتماد على برنامج EVIEWS 9

نلاحظ من خلال الجدول انه في المدى القصير اظهرت الدراسة ان مؤشر الحرية النقدية MONT تؤثر سلبا على المدى القصير وايجابا على المدى الطويل، وان حقوق الملكية PR له تأثير سلبي على الاستثمار الاجنبي المباشر FDI في المدى القصير والطويل وهو غير معنوي بينما مؤشر حرية التجار TF فتضح ان له تأثير معنوي وايجابي على FDI في المدى الطويل والقصير ،كما قد اظهرت نتائج تصحيح الخطأ أن معامل حد تصحيح الخطأ يكشف عن سرعة (او بطء) عودة المتغيرات للحالة التوازن والإشارة السالبة تظهر تقارب النموذج على المدى القصير كما تؤكد وجود علاقة تكامل مشترك .

4-7 التوازن في المدى الطويل

الجدول رقم(05): نتائج اختبار نموذج فترات الابطاء الموزعة(ARDL) في المدى الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MONT	0.066307	0.027716	2.392349	0.0325
PR	-0.037199	0.048110	-0.773210	0.4532
TF	0.007143	0.020181	0.353934	0.7291
C	-3.329606	3.242805	-1.026767	0.3233

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج EVIEWS

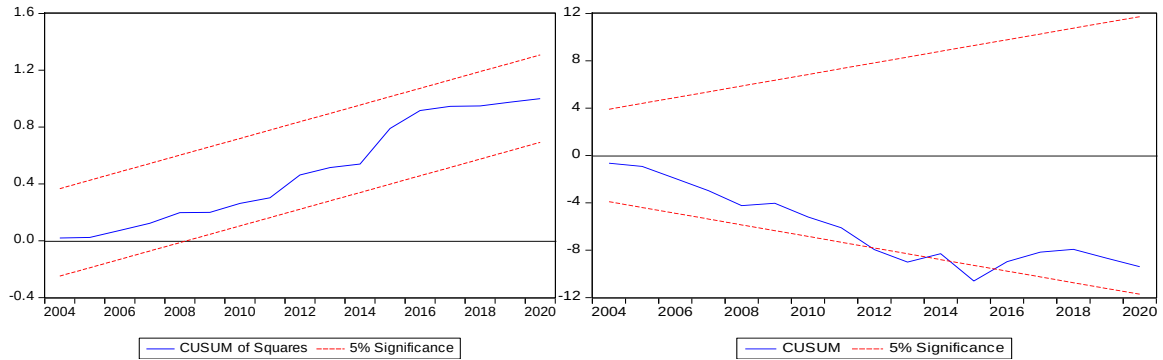
أظهرت نتائج الدراسة أن الحرية النقدية لها أثر سلبي على الإستثمار الأجنبي المباشر FDI في المدى القصير وأثر ايجابي على المدى الطويل فسرناه ان اثر الحرية النقدية لا تتضح نتائجه على المدى القصير بالإيجاب مايلزم الاصلاحات النقدية

فترة طويلة لتأثيرها على FDI وهذا ما نتج لنا في الدراسة التطبيقية، وهذا راجع لتغير معدلات التضخم التي شهدتها فترة الدراسة من 2000 الى 2020 كما فسرناه ان الاصلاحات النقدية التي شهدتها تلك الفترة وبالأخص المتعلقة باستقلالية البنك المركزي كما ارجعنا هذا الاثر الى الامر رقم 04/10 الذي يحدد قواعد الشراكة الاجنبية في المجال المصرفي كما اوضحت نتائج الدراسة ان حقوق الملكية تؤثر سلبا على FDI فسرناه ان القوانين المنصوصة في الجزائر من شأنها ان تعرقل الاستثمار الاجنبي المباشر، وخاصة فيما يخص حماية المستثمرين والنسبة المخولة لهم 49/50 التي تعتبر حسب الخبراء الاقتصاديين عائقا في جذب المستثمر الاجنبي، اما الحرية التجارية فتؤثر ايجابا على الاستثمار الاجنبي FDI وفسرناه بالتسهيلات الجمركية وقوانين الجباية التي سنها القانون الجزائري خلال فترة الدراسة.

4-8 اختبار استقرار النموذج Stability Test

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود اي تغيرات هيكلية لابد من استخدام احد الاختبارات المناسبة كمجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares) من اجل توضيح وجود تغير هيكل في البيانات ومدى استقرار وانسجام معلمات طويلة الأمد مع معلمات قصيرة الأمد.

الشكل رقم (01): اختبار استقرار النموذج Stability Test



من خلال الشكل رقم (01): يوضح اختبار مجموع التراكمي للبواقي المعادة CUSUM أن خط النموذج موجود بداخل المنطقة الحرجة يشير الى استقرار النموذج عند 5 %. اما خلال الفترة (2012-2016) نلاحظ خروج النموذج خارج منطقة الحرجة وهذا يدل على عدم استقرار وانسجام معطيات النموذج بين نتائج طويلة الأمد و نتائج قصيرة المدى، أي وجود صدمات مفاجئة. اما التراكمي لمربعات البواقي المعادة CUSUM of Squares هو عبارة عن خط وسطي يقع داخل المنطقة الحرجة يدل على استقرار النموذج خلال فترة الدراسة.

خاتمة

وفي الختام يمكن القول إن نجاح البلدان في تحسين معدلات النمو تتطلب تحسين جودة المؤسسات مما يعني تحقيق الحكم الجيد وذلك وفقا لعدة مبادئ لعل أهمها حماية حقوق الملكية وسيادة دولة القانون وتشجيع القطاع الخاص وتحرير المبادلات الخارجية.

مؤشرات النوعية المؤسسية وأثرها على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة ARDL

كما أن الاهتمام بالاستثمار الاجنبي المباشر خطوة مهمة للاقتصاد الجزائري للخروج من دائرة الاقتصاد الريعي والانفتاح نحو الاقتصاديات العالمية ومواكبة التطورات الدولية، لذا يعتبر تحسين النوعية المؤسسية في الجزائر ضرورة حتمية لاستقطاب المستثمر الاجنبي وبالأخص القوانين التي تعتبر كعائق في طريق المستثمر الاجنبي المباشر وتوفير نصوص قانونية أكثر دقة تحمي املاك اموال، حقوق الملكية المادية والفكرية من اجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر والتنويع الاقتصادي الذي من شأنه تحقيق معدلات نمو اقتصادية مثلى. بالإضافة الى اعطاء اهمية لوسائل الدفع الالكترونية وتطويرها والتي من شأنها ان تجذب الاستثمار الاجنبي ورقمنة الاقتصاد، مع انتهاز سياسات حكومية للحرية الاقتصادية مما يوفر لأصحاب الأعمال الحرة والمستثمرين والشركات وكذا المؤسسات الاقتصادية سهولة أكبر في مجال ممارسة الأعمال، ومحاولة تجنب لعنة الموارد وذلك بدراسة العلاقة بين وفرة الموارد والنوعية المؤسسية للتخلص من المرض الهولندي وتنويع الاقتصاد الجزائري لتحقيق النمو الاقتصادي.

التوصيات:

- محاولة تحسين مناخ الاستثمار من خلال صياغة أطر سياسية والحد من القيود المفروضة على رأس المال وتحويل الأرباح
- التركيز على الإصلاح المؤسسي المتمثل في توفير مؤسسات ذات نوعية جيدة تساعد على الرغبة في الاستثمار سواء المحلي او الاجنبي لتحقيق التنمية الاقتصادية واحداث تنويع اقتصادي.
- الاهتمام بالمؤشرات المكونة لنوعية المؤسسات وهي الحرية السياسية ، الحرية الاقتصادية مع الاهتمام بحماية حقوق الملكية من كل أشكال الاعتداء وخاصة الاستيلاء والمصادرة والتأميم من خلال سن قوانين صارمة.

افاق الدراسة:

- التنويع الاقتصادي كألية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتحسين النوعية المؤسسية.
- الحرية السياسية كمحدد لتحقيق النوعية المؤسسية في الجزائر.

قائمة المراجع:

- مفتاح صليحة. (2020). نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر. اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور الثالث في العلوم الاقتصادية. جامعة جيلالي لباس- سيدي بلعباس.
- خيابة عبدالله عثمان ميرة . (2019). نوعية المؤسسات الية لتحسين مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر حالة الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 01.
- عمر خضيرات ياسين، عماد مصطفى الشدوح، (2015)، اثر مؤشرات الحاكمية الرشيدة على الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية، المنارة، المجلد 21، العدد 03.
- محمد لحسن علاوي، (2015)، أثر السياسة النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- دراسة قياسية للفترة (1990-2012)، مجلة ربي الاقتصادي، العدد 09، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.
- منتدى الاستراتيجيات الاردني، (2021)، ورقة سياسات/ فرص اجتذاب الاستثمار الاجنبي: المناخ الاستثماري والحوكمة وسهولة تنفيذ الاعمال، عمان، الاردن.

- ناجي بن حسين، (2009)، دور العوامل المؤسسية في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مناخ الاستثمار - إشارة لحالة الجزائر-المجلة العلمية التجارة والتمويل، المجلد 29، العدد 2.
- بن شهدة سارة، حمداني موسى، (ديسمبر 2020)، دور النوعية المؤسسية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر: دراسة قياسية مقارنة بين دول MENA ودول BRICS خلال الفترة 1996-2018، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 8، العدد 4.
- Bashir, Muhammad. et al,(2021), Impact of foreign direct investment, natural resources, renewable energy consumption, and economic growth on environmental degradation: evidence from BRICS, developing, developed and global countries .*Environmental Science and Pollution Research*(28)17 .
- Hugenier Bernard .(1984) .L'investissement Direct .Paris :Economica.
- Ek.A .(2011) .*Defining Institutional Quality- A Game Theoretic Approach* . 'LUP Student Papers, Lund University Libraries.
- Fathi A., Norbert Fiess, and Ronald MacDonald Ali .(2010) .Do institutions matter for foreign direct investment ?*Open economies review* (21).2.
- H. Edison .(2003) .Edison, H." Qualité Des institution et Résultats Economiques *Revue Finances &Revue Finances & Développement*, 35.
- J.H Dunning .(1993) .The Theory of Transnational Corporations .London and New York: The united Nations Library on Transnational Corporations,Routledge.
- Khun Sokang .(2018) .The impact of foreign direct investment on the economic growth in Cambodia: Empirical evidence .*International Journal of Innovation and Economic Development* 4.5.
- M. B., Pradhan, R. P & ,Nair, M .Arvin .(2021) .Uncovering interlinks among ICT connectivity and penetration, trade openness, foreign direct investment, and economic growth: The case of the G-20 countries .*Telematics and Informatics*, 60.1
- Maseland, R. (2013). Parasitical cultures? The cultural origins of institutions and development, *Journal of Economic Growth*, Vol. (18).
- Mihaela, Waqar Ameer, and Helian Xu. Peres .(2018) .The impact of institutional quality on foreign direct investment inflows: evidence for developed and developing countries .*Economic research-Ekonomska istraživanja* 31.
- W. Athukorala .(2003) .The impact of foreign direct investment for economic growth: A case study in Sri Lanka9.th *International Conference on Sri Lanka Studies*. Vol. 92.
- PESARAN, M. Hashem. (1997). The role of economic theory in modelling the long run. *The economic journal*, 107(440),
- World Bank .(1991) .The role of Foreign Direct Investment in Development .Development Committee.
- www . heritage . org.(بلا تاريخ) .
- Yeboua Kouassi .(2021) .Foreign direct investment and economic growth in Africa: New empirical approach on the role of institutional development .*Journal of African Business* 22.3.

* المؤشرات الدولية وهي : المؤشر المركب للمخاطر القطرية، مؤشر الشفافية، مؤشر سهولة أداء الأعمال، مؤشر التنمية البشرية، مؤشر التنافسية العالمية.